الأمـم المتحـدة
S/PV.4722

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٧٢٢

الأربعاء، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تراوري	(غينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غتيلوف
	إسبانيا	السيد مننديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد هلدر لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد مكييرا
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيدة آرسي دي جانيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

03-28608 (A)
0328608

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت السيد ترجي – رود لارسن المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الخاص للأمين العام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد رود لارسن لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

سيستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد ترجي – رود لارسن المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الخاص للأمين العام.

السيد رود – لارسن (تكلم بالانكليزية): إنني إذ أدرك الطابع الملح لشواغل مجلس الأمن فيما يتعلق بالعراق، أشعر بالامتنان على إتاحة الفرصة لي لأقدم إحاطة إعلامية للأعضاء بشأن الوضع في منطقة أخرى من الشرق الأوسط. فهذا الشهر يشكل مرور عامين ونصف على الأزمة القائمة في إسرائيل وفي الضفة الغربية وقطاع غزة – عامان ونصف من الحزن وانعدام الأمن، ومن الجمود السياسي والدمار الاقتصادي. وعلى الرغم من أن هذه الأزمة ليست جديدة، فإن الحاجة إلى حلها ماسة للغاية كما هي دائما، لأنها أيضا يتعذر التنبؤ بها، وتنطوي على إمكانية زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط.

وفي ذات الوقت، قد فتح الباب أمام فرصة جديدة. فمع ظهور الخطوط الأمامية للحرب أمامنا بسرعة، فإنها تتيح لنا إمكانية ظهور خط أمامي للسلام. ولكن تعزيز ذلك الخط الأمامي يتطلب أعمالا واضحة ونشطة.

وأعتقد أن لدينا، لأول مرة خلال عامين ونصف، فرصة حقيقية ليس للشروع في إعادة بناء العلاقة الإسرائيلية الفلسطينية المحطمة، ولكن أيضا للبدء أخيرا في تنفيذ عملية يمكن أن تؤدي إلى تحقيق رؤيتنا وأهدافنا المشتركة لإحلال السلم والأمن في المنطقة. ولكن ينبغي لنا أولا أن نعيد الطرفين إلى المائدة. وذلك يقتضي قرارات ثلاثة حاسمة، تتخذها في زمن واحد الأطراف الفاعلة الرئيسية في العملية. ومما يثلج صدري أن أقول إن بعض تلك القرارات هي فعلا في طريقها إلى التحقق في الواقع.

أولا، يجب على السلطة الفلسطينية اتخاذ قرارات أساسية بشأن الإصلاح بغية إثبات ذاتها كشريك موثوق به لدى إسرائيل والمجتمع الدولي. ومما يجدر بالذكر أن ما جرى بالأمس من إكمال تعيين رئيس وزراء موثوق به وذي سلطة كان خطوة رئيسية. ويتعين الآن أن نرى جهودا فورية من الحكومة الفلسطينية الجديدة لبذل كل ما في وسعها للحد من الإرهاب وجميع أشكال العنف والتهديدات.

ثانيا، يجب على المجتمع الدولي، من خلال اللجنة الرباعية – أي روسيا، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة – أن يقدم خارطة الطريق، على النحو المتفق عليه في صيغتها النهائية في واشنطن العاصمة، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر.

ثالثا، يجب على حكومة إسرائيل أن تجلس إلى مائدة التفاوض على هذا الأساس. ويجب على الحكومة الإسرائيلية

أيضا اتخاذ خطوات فورية وجدية لمنع وقوع الأذى على المدنيين الفلسطينيين الأبرياء وتخفيف المعاناة الواسعة النطاق التي تسببها تدابيرها الأمنية.

ولكن من أجل المضي قدما، يجب ألا تكون لدينا أي أوهام بشأن موقفنا.

فمنذ إحاطتنا الإعلامية الأخيرة للمجلس، فقد ١٦٢ شخصا أرواحهم بسبب الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي: ١٣٥ فلسطينيا و ٢٧ إسرائيليا. وبذلك يرتفع العدد الكلي للقتلى منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٢ ٥٠٢ من الفلسطينيين و ٧٢٤ من الإسرائيليين.

ويتعين على السلطة الفلسطينية بذل كل ما في وسعها لمنع قتل الأبرياء. ففي ٣ آذار/مارس، أدى التفجير الانتحاري السفاك لحافلة ركاب في حي الكارمليا بحيفا إلى قتل ١٧ شخصا، بالإضافة إلى الشخص الذي قام بالتفجير، وجرح أكثر من ٣٠ شخصا، نصفهم بدرجة خطيرة. وكما قلنا مرارا في الماضي، إن هذا القتل الجماعي – هذا الإهدار الفظيع للحياة – لا يمكن تبريره بأي مسوغات أو أي سبب. وإني أدعو السلطة الفلسطينية إلى أن تقدم للعدالة الأشخاص المتورطين في التخطيط لهذه الهجمات، وأدعو الجماعات المسؤولة إلى إنهاء استخدامها للإرهاب نهائيا وإلى الأبد.

وإلا فإنه يتعين على ما تبقى من قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية أن تواجه أولئك الذين يقتلون المدنيين في أعمال لا يمكن اعتبارها سياسية أو تبريرها بأي وسيلة. وعلى الرغم من أن ظروف السلطة الفلسطينية صعبة للغاية، فإنها السلطة المشروعة في مناطق السلطة الفلسطينية المتفق عليها. وما لم تمارس بكل الوسائل المتاحة لها سيطرتها على استخدام القوة في تلك المناطق المحدودة، فإنها تكون قد فشلت في سلطتها وقيادتها.

وخلال الشهر الماضي، قامت القوات العسكرية الإسرائيلية بعمليات مكثفة في عدد من المدن الفلسطينية ومخيمات اللاجئين في كل أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وتسببت تلك العمليات في وقوع أعداد عالية بشكل لا يحتمل من الإصابات بين المدنيين. ولا سيما في قطاع غزة، حيث قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بأكبر هجماتها منذ بداية الأزمة.

وهناك تقارير مثيرة للقلق عن أن القوة التي استخدمتها إسرائيل كانت مفرطة وفي بعض الأحيان عشوائية. وفي عدد من المناسبات استخدم الجيش الإسرائيلي متفجرات لهدم منازل أسر الأشخاص المتهمين بالقيام بهجمات على أهداف إسرائيلية، وكثيرا ما تسببت في إلحاق أضرار كبيرة بالمباني المجاورة. وفي إحدى هذه العمليات في مخيم للاجئين في غزة، ماتت امرأة في شهرها التاسع من الحمل تقريبا عندما انهار منزلها عليها، ومنع الموظفون الطبيون من الوصول إليها. وفي هذا الأسبوع فقط، ماتت ناشطة السلام الأمريكية راشيل كوري بعد أن دهستها جرافة تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية. وربما يكون أكثر الإحصائيات مدعاة للحزن وإفصاحا عن الأذى البالغ الذي تعاني منه غزة أن ٢٢ طفلا على الأقل دون سن الثامنة عشرة قد قتلوا هناك في الشهرين الماضيين فقط.

وكما شدد جميع أعضاء اللجنة الرباعية – وشددوا مرارا وتكرارا – خلال مسار هذه الأزمة، يقع على عاتق إسرائيل واجب تام بموجب القانون الدولي أن تقلل الأذى الذي يلحق بالمدنيين الأبرياء إلى الحد الأدنى. وإني أدعو مرة أخرى حكومة إسرائيل إلى اتخاذ تدابير أكثر استباقا لضمان امتثال قواتها العسكرية امتثالا دقيقا لتلك المبادئ، وإعادة النظر في قواعد الاشتباك التي تعمل بها وإجراء تحقيق دقيق في موت كل شخص مدني تسبب فيه النشاط العسكري الإسرائيلي. و إسرائيل، شأنها شأن سائر الدول الأخرى، لها

الحق في الدفاع عن النفس. ولكن ذلك الحق يجب أن يمارس باحتراس، وباستخدام الوسائل المعقولة.

كما أن تواصل الشعور الحاد بانعدام الأمن المادي لدى الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء يوجِد انعداماً خطيراً في الأمن الاقتصادي. وقد أعان ضخ دفعة هائلة من المساعدات الأجنبية على الحيلولة دون الانهيار الكامل للاقتصاد الفلسطيني. وقُدمت أدلة صارخة على هذه الأزمة في الشهر الماضي في لندن إلى المنتدى الرئيسي للجهات المانحة للفلسطينيين، وهو لجنة الاتصال المخصصة.

وقد عرض البنك الدولي ومكتبي، أي مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة آخر تقييم مفصل نعده للحياة الاقتصادية الفلسطينية. والنتائج التي يخلص إليها مفزعة. ففي خلال فترة لا تتجاوز ٢٧ شهراً، خفض الإغلاق وغيره من القيود المفروضة على التنقل الدخل القومي الإجمالي الفلسطيني بما يقارب ٥,٤ بلايين دولار، وهو ما يعادل دخل العام بأكمله. وارتفع معدل الفقر، معرّفاً بأقل من استهلاك قيمته دولاران في اليوم، من ٢١ في المائة عشية الأزمة، إلى ما نسبته ٦٠ في المائة اليوم، تقع منها ٧٥ في المائة في قطاع غزة. يضاف إلى ذلك أن معدل استهلاك الفرد للأغذية بالأسعار الفعلية قد هبط بما تصل نسبته إلى ٣٠ في المائة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وقد أصيب القطاع الخاص الفلسطيني بأضرار فادحة بنوع خاص في السنتين الماضيتين. إذ فقد ما يتجاوز ٥٠ في المائة من قوة العمل في القطاع الخاص عملهم، وتبلغ نسبة البطالة الآن وفقاً لأرقام مكتب المنسق الخاص ٤٥ في المائة. وأخذ معين الائتمانات المصرفية للقطاع الخاص في النضوب، وتدين السلطة الفلسطينية حالياً لموردي القطاع الخاص بما يقارب ٣٧٠ مليون دولار لم تسدد فواتيرها.

وما برح الكثير من الفلسطينيين يتحولون إلى القطاع الزراعي كآلية لمجابهة الوضع. بيد أن تشييد إسرائيل للجدار الفاصل في الضفة الغربية، مقترناً بفرض القيود الشديدة على التنقل، يحرمان الكثير من المجتمعات المحلية من سبل الوصول إلى أراضيها ومصادر رزقها. ومن شأن هذا أن يوجد مجتمعات تعتمد على المعونة اعتماداً كاملاً. ومن النماذج على ذلك بلدة قلقيلية، حيث يحيط الجدار الفاصل تماماً تقريباً بسكانها البالغ عددهم نحو ٣٢ ٠٠٠ نسمة، ويقتصر سبيل الوصول إلى البلدة أو الخروج منها على بوابة طولها ثمانية أمتار يشرف عليها الجنود الإسرائيليون. وفي هذه الظروف، من الصعب أن نرى كيف يمكن تلبية الحد الأدنى من احتياجات السكان المحليين الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

والتكاليف الاجتماعية الإجمالية المتكبدة نتيجة لهذه الأوضاع مذهلة ومن الصعب تراجعها. إذ يعاني الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة انعداماً أمنياً شبه كامل؛ فليس لديهم أي طريق لتحسين ظروفهم أو للتصدي للانتهاكات التي ترتكب ضد حقوقهم الأساسية. وبالنظر إلى الظروف السائدة، لا يرى كثير من المراهقين سبباً للاستمرار في التعليم، فارتفعت معدلات التسرب من المدارس بشكل ملحوظ. أضف إلى ذلك أن المدرسين يفيدون بحدوث زيادة في السلوك المتسم بالعنف في المدارس. وباستمرار هذه الأزمة، تلاحظ المنظمات الاجتماعية ومنظمات حقوق الإنسان ازدياداً في العنف الموجه ضد المرأة.

وأود التشديد على أن المعونة الدولية وحدها لا تستطيع مجابهة هذه المشاكل بدرجة مناسبة. واستمرارها ذو أهمية حاسمة لتفادي حدوث انهيار كامل. غير أنه حتى لو تضاعف مقدار المعونة السنوية المقدمة من المانحين البالغة بليوناً واحداً من الدولارات في الوقت الراهن، تتدفق الآن

على أساس سنوي، فلن يكون لها سوى تأثير هامشي على التخفيف من معدلات الفقر.

وفي اجتماع الشهر الماضي للجنة الاتصال المخصصة الذي ضم جميع المانحين الرئيسيين والمؤسسات المتعددة الأطراف والطرفين المعنيين، أعرب المانحون عن اعتقادهم بأن تقديم الدعم للسلطة الفلسطينية ما زال أفضل وسيلة لمواجهة الحالة الاقتصادية والإنسانية المتردية في الأجل القصير. كما أهم أكدوا أن على إسرائيل أن تفعل المزيد لخفض العبء الواقع على المدنيين الأبرياء من جراء القيود الأمنية، وأن تيسر تقديم المساعدات الدولية للمجتمعات المحلية التي تحتاج إليها. وفي هذا الصدد، أشير مع القلق إلى أن برنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى قد اضطرا لدفع مئات الألوف من الدولارات في مقابل التخزين والتكاليف الأخرى الناجمة عن حالات التأخير، التي وصل بعضها إلى ٤٠ يوماً، في إصدار الأذون في الموانئ ونقاط العبور الإسرائيلية.

وبصفة أعم، شدد المانحون على الحاجة الماسة إلى إعادة العملية الثلاثية التي تضم الفلسطينيين والإسرائيليين والمجتمع الدولي في شراكة متآزرة للعمل على التصدي لهذه المشاكل، فضلاً عن المسائل الأمنية والسياسية التي أدت إليها. واقترحت في اجتماعات لندن أن تعقد الجهات المانحة لقاءات أسبوعية منتظمة مع الطرفين على مستوى الوزراء بمجرد تعيين رئيس فلسطيني للوزراء وتشكيل وزارته.

ونخلص من هذا إلى أنه في حالة استمرار النظام الأمني الإسرائيلي الراهن، فإن الحالة الإنسانية الفلسطينية ستواصل التدهور بسرعة مثيرة للفزع. ويأتي بنا هذا إلى المخرج الوحيد من هذه الأزمة، وهو على وجه التحديد الحل السياسي القائم على التفاوض.

واسمحوا لي يا سيدي بالتطرق إلى القرارات الثلاثة الأساسية التي يتعين على الجهات الفاعلة الرئيسية اتخاذها. وأرى أن التقدم الذي تحرزه السلطة الفلسطينية في تنفيذ الإصلاحات، ولا سيما إنشاء منصب لرئاسة الوزارة يتمتع بالمصداقية والاختصاص، يتيح فرصة للبدء في إعادة بناء شراكة سلمية تقوم على المفاوضات.

وقد اعتمد الرئيس عرفات بالأمس، بعد قرار شبه إجماعي من المجلس التشريعي الفلسطيني، مشروع قانون بإدخال تعديلات على القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية يستحدث منصب رئيس للوزراء ويحدد سلطاته.

وتمنح التعديلات التي أدخلت على القانون الأساسي رئيس الوزراء عدداً من الاختصاصات التي يتمتع بها حالياً رئيس السلطة الفلسطينية، ومن بينها تعيين وعزل الوزراء وكبار الموظفين، وعقد الاجتماعات الوزارية وترؤسها، والإشراف على أعمال وزارات السلطة الفلسطينية ومؤسساتها الأخرى، بما فيها وزارة الداخلية، وهي المسؤولة عن النظام العام والأمن الداخلي.

وحظي تعيين محمود عباس، أبو مازن، لمنصب رئاسة الوزارة، بمباركة سياسية من المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتنتظر أبا مازن، وهو قائد يتمتع بالمصداقية والاحترام، مدة تصل إلى خمسة أسابيع لعرض حكومة جديدة على المجلس التشريعي الفلسطيني للموافقة عليها. والمرجو أن تكون وزارته قائمة بعملها قبل ذلك بفترة طويلة.

وأرى أن الرئيس عرفات، والقيادة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني جديرون بالثناء لاتخاذهم هذه الخطوة المتسمة بالشجاعة وبعد النظر، ولما قاموا به من إصلاحات أخرى، في شفافية كاملة وبالتعاون والتنسيق عن كثب مع المجتمع الدولي والمجموعة الرباعية، التي ظلت على

اتصال وثيق بصفة خاصة مع حكومات مصر والمملكة العربية السعودية والأردن خلال هذه العملية.

وجرت مناقشة مجالات الإصلاح الرئيسية الأخرى في لندن يومي ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير في نطاق فرقة العمل المعنية بالإصلاح الفلسطيني التابعة للمجموعة الرباعية، التي اجتمعت على مستوى العواصم، بمشاركة من مبعوثي المجموعة الرباعية. وتمثل تقييمها العام في أن السلطة الفلسطينية قد أحرزت تقدماً يشار له بالبنان في تنفيذ الإصلاحات تحت ظروف متناهية المشقة. وبالرغم من أن فرقة العمل ظلت على انتقادها الشديد لانعدام التقدم في القطاع القضائي، فقد كان ثمة توافق عام في الآراء على أن المساءلة المالية والإصلاحات القائمة على اقتصاد السوق ما زالت تحرز التقدم بسرعة كبيرة. وأشاد أعضاء فرقة العمل أيضاً بالسلطة الفلسطينية لإقرارها خطة عمل تفصيلية وطموحة لإجراء إصلاحات في مجالي الإدارة العامة والخدمة المدنية.

وأشارت فرقة العمل إلى أن القيود الإسرائيلية المفروضة على التنقل في الضفة الغربية وقطاع غزة تعوق عملية الإصلاح إعاقة خطيرة، مما يحبط تقدمها ويقوض مصداقيتها في الوقت ذاته. وحث أعضاء فرقة العمل حكومة إسرائيل على أن تساعد في تيسير عملية الإصلاح، بينما أكدوا مجدداً أنه يتعين عليها تقليص الأثر الناجم عن تدابيرها الأمنية على السكان المدنيين إلى أدنى حد.

وقد شرعت السلطة الفلسطينية في اتخاذ قرارات هامة لاستئناف المفاوضات. وحان الآن دور كل من إسرائيل والمجتمع الدولي. وخلاصة القول إنه يجب على إسرائيل والسلطة الفلسطينية العودة إلى المائدة في إطار تفاوضي تمثل خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية نقطة البداية فيه. كما يجب على إسرائيل أن تنظر في طرق لتخفيف العبء الهائل الذي يرزح تحته السكان المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة.

ويعلم أعضاء المجلس أن حكومة رئيس الوزراء شارون تقلدت مهام منصبها في ٢٧ شباط/فبراير. وقد جمع ائتلاف رئيس الوزراء الجديد أحزاب الليكود وشينوي والاتحاد الوطني والحزب الوطني الديني.

وليس هناك من يستخف بالتحديات التي تواجه إسرائيل في هذه المرحلة من تاريخها. فالإرهاب لا يزال يقتل الرجال والنساء والأطفال الأبرياء في شوارع إسرائيل. وفي ظل هذه الخلفية من العنف وعدم الاستقرار، يعاني الاقتصاد الإسرائيلي من محنة قاسية، مع ارتفاع البطالة وازدياد المشاكل الاجتماعية، ولا سيما بالنسبة للفقراء.

وإني أشيد برئيس الوزراء لوفائه بالتزامه برؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على النحو الوارد في البيان الذي أدلى به الرئيس بوش في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ويجب أن ننتقل الآن إلى تحقيق تلك الرؤية. وتبين المحادثات التي أجريتها مؤخرا مع كبار المحاورين الإسرائيليين بكل وضوح أن هناك حاليا إرادة للعودة إلى طاولة المفاوضات.

ومع أرجحية وقوع الحرب في العراق - وربما كانت قد بدأت تقريبا - من اللازم أن يبدي أعضاء هذا المجلس لشعوب المنطقة والعالم أن هدفهم النهائي في الشرق الأوسط يتمثل في السلام. ويتعين علينا في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ألا نتغاضى أو نستخف بالتحديات الماثلة أمامنا، ولا سيما على الجبهة الأمنية. لكن هناك بابا قد فُتح وعلينا الآن أن ندخله.

وأعتقد بأن إعلان الرئيس بوش يوم الجمعة الماضي بأن المجموعة الرباعية ستقدم خارطة للطريق إلى الطرفين حالما يتم تعيين رئيس للوزراء موثوق ويمتع بصلاحيات

كافية، خطوة هامة يجب أن نعتمد عليها. وكان إعداد خارطة الطريق عملية طويلة ودقيقة. وبدأت باجتماع المسؤولين المباشرين عن المجموعة الرباعية في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي بمبادرة من الأمين العام في مكتبه.

وقررنا في ذلك الاجتماع أنه ينبغي لنا، بعبارات عملية، أن نعلن صراحة عن الخطوات المتبادلة التي يتعين على الطرفين اتخاذها في كل مرحلة من مراحلها. وتمثل أحد المبادئ التوجيهية في تمييز الأمين العام المفاهيمي بين التوازي والتتابع. و لم نعد نتمكن من التحرك خلال عملية تستند إلى التتابع. وعلينا أن نسعى إلى إحراز تقدم من جميع النواحي وبالتوازي فيما يتعلق بجميع المسائل وهي: المسائل الأمنية والاقتصادية والسياسية. ومن الخطورة بمكان، أنه ليس بالإمكان، على نحو ما شهدناه مرات عديدة، أن يصمد أي وقف لإطلاق النار إذا لم يتم التصدي لتحقيق تقدم سياسي وتخفيف المعاناة الاقتصادية في الوقت نفسه.

وسيجري بموجب خارطة الطريق وتحت إشراف المجموعة الرباعية رصد التقدم المحرز وتقييمه بالاستناد إلى امتثال الطرفين لمعايير أداء محددة. وقد اشتركت المجموعة الرباعية لأكثر من عام، في مشاورات مستفيضة بشأن وضع خارطة الطريق. وكان معظم هذه المشاورات داخلية، إلا أن المجموعة الرباعية اشتركت أيضا مع حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وحكومات أخرى في المنطقة ومع جهات فاعلة دولية رئيسية. وأعتقد بأن النص الذي بزغ في نهاية المطاف من اجتماعات المجموعة الرباعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في العاصمة واشنطن يمثل توازنا دقيقا جدا بين مصالح وقدرات جميع الأطراف المعنية.

ويعتبر عدد من ملامح خارطة الطريق أساسيا لنجاح تنفيذها. وقد لاحظ الأمين العام مرارا، أن كل المحاولات لاتباع نهج تتابعي خلال السنوات الماضية قد فشلت. وهكذا، فقد نصت خارطة الطريق على التزامات متقابلة للإسرائيليين والفلسطينيين يجب عليهم تنفيذها بالتوازي.

وتقتضي خارطة الطريق عملا فوريا من كل من الجانبين: يجب على السلطة الفلسطينية ألا تكتفي بالإعلان عن وقف العنف والإرهاب بصورة قطعية فحسب، بل وأن تبذل جهودا واضحة على الأرض لمنع الهجمات العنيفة على الإسرائيليين في كل مكان. وفي الوقت نفسه، يجب على حكومة إسرائيل أن تضع حدا للإجراءات التي تقوض الثقة، كالعمليات الأمنية الاستفزازية، وشن الهجمات على المدنيين ومصادرة وهدم منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم، وغير ذلك من التدابير المحددة في خطة تينيت. كما يجب على إسرائيل أن تقوم فورا بتفكيك مراكز المستوطنات التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١ وتجميد سائر أنشطة الاستيطان، بما يتفق وتقرير ميتشيل، بما في ذلك النمو الطبيعي.

وهناك ميزة ثانية جديدة لخارطة الطريق تتمثل في تحديد هدفنا النهائي بوضوح. وستسفر التسوية التفاوضية النهائية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، عن ظهور دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للنمو تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين. وستحل هذه التسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتضع حدا للاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ – وهو عنصر حيوي في الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع التوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، ولأنه لا يمكن أن يتحقق الاستقرار والأمن والازدهار في المنطقة إلا بالسلام الشامل، سيجري تنشيط المسارات الأخرى لعملية السلام في الشرق الأوسط. وسيتم تنفيذ ذلك أيضا بالتوازي، بالاستناد إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وبالرغم من استمرار الارتياب بين الجانبين، فإنني أثق بأن هناك حاليا اعتراف متبادل بالعديد من الأمور الملحة التي تضطرهما إلى اعتناق عملية السلام مرة أخرى. وأعتقد اعتقادا جازما بأن من مصلحتهما الذاتية المتبادلة ألا يفتقدا إلى التبصر بضرورة تشكيل رؤية مشتركة لمستقبلهما. وتحدد خارطة الطريق تلك الرؤية والخطوات التي تلزم لتحقيقها.

وحتى نكون متأكدين، هناك العديد من التفاصيل التي لا تزال تحتاج إلى بحث. وإننا نرحب بأفكار الطرفين حول أفضل السبل الكفيلة بتنفيذ التزاماتهما وما يمكن للمجموعة الرباعية وغيرها أن تفعله لمساعدتهما. لكن يتعين علينا أن نبدأ أولا. والطريق الوحيد للبداية، على نحو ما أكده الرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير يوم الجمعة الماضي، هو أن يقوم الطرفان بتجاوز المواقف الراسخة واتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق السلام.

وبالرغم من الشواغل العديدة، قبل الفلسطينيون خارطة الطريق دون تحفظات. وآمل أن تحذو حكومة إسرائيل حذوها في القريب العاجل، في مواجهة هذه الفرصة النادرة لوضع حد للبؤس وانعدام الأمن في العامين الماضيين. وهذا ما سيسمح للطرفين أن يتقدما في حوار من شأنه أن ينتج توافقا في الآراء بشأن كيفية تنفيذ خارطة الطريق التي قدمتها المجموعة الرباعية. وتعلن المجموعة الرباعية عن استعدادها لدعم مثل هذا التحول بكل التدابير الممكنة.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى التطورات على الجبهة الإسرائيلية اللبنانية. فمنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمناها إلى مجلس الأمن، لا يزال الوضع على طول الخط الأزرق متوترا لكنه ظل مستقرا. بيد أني ألاحظ مع القلق انتهاكات إسرائيل للمجال الجوي وقيام حزب الله بإطلاق المدفعية المضادة للطائرات عبر الخط الأزرق. وواصلت حكومة لبنان تعزيز تواجدها في الجنوب، الذي ترافق بتعزيز قيام القوات المسلحة اللبنانية وقوات الأمن المشتركة بزيادة دورياتها في جنوب لبنان وفي المناطق القريبة من الخط الأزرق. وأفضل أن أفسر هذا على أنه يعكس التزام حكومة لبنان بكفالة مناخ هادئ في الجنوب.

ونظرا لارتفاع درجة التوتر في المنطقة، فإن أي عمل استفزازي على طول الخط الأزرق في هذا الوقت، كانتهاكات المجال الجوي وإطلاق النار من المدفعية المضادة للطائرات، يمكن أن يؤدي إلى تدهور الموقف بسرعة إلى قوة مزعزعة للاستقرار. وإني أدعو جميع الأطراف المعنية إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس وتجنب القيام بأي عمل يمكن أن يفسر من الأطراف الأخرى على أنه عمل عدائي. وهذا ما يدعو إلى القلق البالغ ويتسم بأهمية بالغة في وقت قد تتردى فيه المنطقة إلى فترة من المزيد من انعدام الاستقرار وعدم قابلية التنبؤ.

وظل الوضع في مرتفعات الجولان هادئا منذ إحاطتنا الإعلامية الأخيرة. ولا يمكن المبالغة في أهمية مواصلة التقيد بأحكام اتفاق الفصل نصا وروحا. لقد أثبتت كل من إسرائيل وسوريا، على مدى أكثر من عقدين، قدرتها على احترام الالتزامات المتبادلة ورغبتها في ذلك. ومع أن اتفاق فك الاشتباك محدود في نطاقه، فإن الاحترام الكامل لأحكامه هو دليل على أن الاتفاقات يمكن أن تحترم، بل أنها تحترم بالفعل، في الشرق الأوسط. هذا الدرس من شأنه أن يسهم في بناء الثقة بين الطرفين عندما يحدث، وفقا لخارطة الطريق أن يستأنفا المفاوضات لتنفيذ القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) وإقامة سلام شامل في هذه المنطقة.

آمل أن يغفر لي المجلس إنني أخذت الكثير من وقته، بينما هناك قضايا أخرى هامة جدا في جدول أعماله. إن طبيعة العمل السياسي – وخاصة، فيما أخشى، في الشرق الأوسط – أن النيران عادة ما تشتعل كلها في آن واحد.

ونحن نتحرك في اتجاه الحرب في جزء من هذه المنطقة، أثق أننا لن نضيع هذه الفرصة للتحرك نحو السلام في جزء آخر من المنطقة.

وفي الختام، أكرر أنه للمرة الأولى خلال عامين ونصف، أرى نافذة صغيرة لفرصة للعودة إلى المائدة، والخروج من هاوية الإرهاب والعنف والبؤس الاقتصادي والمعاناة الإنسانية العامة. ولاغتنام هذه الفرصة، هناك ثلاث خطوات حاسمة أرى أنها تقترب من الاستكمال.

الخطوة الفلسطينية كانت تعيين رئيس وزراء موثوق له كامل السلطات، يمكن أن يجعل السلطة الفلسطينية، مرة أخرى، شريكة للسلام على مائدة المفاوضات. والخطوة الدولية تعززت بقرارات الولايات المتحدة الانضمام إلى الشركاء الثلاثة الأُخر في اللجنة الرباعية في الموافقة على تقديم خارطة الطريق إلى الأطراف والمطالبة بتنفيذها. والخطوة الثالثة وهي خطوة لا تقل أهمية هي عودة حكومة إسرائيل إلى مائدة المفاوضات. وقد أعادت تأكيد، بالفعل، التزامها بالحل القائم على دولتين والوارد في خارطة الطريق، وأعربت عن استعدادها للعودة إلى المائدة سعيا وراء حل سلمي على أساس هذه الأهداف.

وبغير تسوية سياسية، عن طريق التفاوض، على أساس خارطة الطريق والحل القائم على دولتين، لن يكون هناك أمن ولا استقرار في الشرق الأوسط. إن أمامنا فرصة تاريخية لإقامة جبهة قوية وعازمة للسلام، بينما نحن على حافة الحرب في مكان آخر من هذه المنطقة. وجبهة السلام هذه يمكنها أن تكون مصدر استقرار في المنطقة في الأجل الطويل. ومع ذلك، فهذا يتطلب التفاني في الاهتمام والعمل من جانبنا جميعا. وبغير هذا، أخشى أن هذه الفرصة ستضيع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ترجي – رود لارسن على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة جدا.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.